

## العائلة الفلسطينية والعام 1948: مسألة تستدعي الدراسة والاستقصاء

فاطمة قاسم\*

العام 1948 هو عام مؤسس في تاريخ كل فلسطيني وفلسطينية، على المستويين الشخصي والمجتمعي. على الرغم من أن تهجير وتشريد مجتمعاتنا قد بدأ مع النكبة في العام 1948، منذ ذلك الحين نعيش غمار الغبن والتفكك المجتمعيين. وكما نفهم عمق التأثير الحقيقي لإرث النكبة على مجتمعاتنا المعاصرة، حري بنا أن نتعمق في دراسة الإرهاصات المختلفة للاستحقاقات المتواصلة لما طرأ في العام 1948 على حياة الفلسطينيين على المستويين الفردي والجمعي في هذه الأيام.

قبل العام 1948 شكّلت العائلة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع الفلسطيني، وهي التي منحت أعضائها الحماية والأمن. هذه العلاقات العائلية ارتبطت بالمكان، إذ شكّلت مدن وقرى المُنبت ركيّة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات وفي أرجاء فلسطين. في الكثير من الحالات، تجسّد الرابط بين المكان والعلاقات الاجتماعية في أسماء الأحياء السكنية التي تبنّتها العائلات الموسّعة أسماءً لها، مثل حيّ "فانوس" في مدينة الرملة، أو حيّ "عبد الهادي" في مدينة اللد. هذه العائلات التي تحمل أسماءً مدنها وقرائها تعرّف كـ "الحيفاوي"، و "الصفدي"، و "الصفوري" وغير ذلك. تؤسس هذه الأماكن-الأسماء علاقةً مع المكان، وتُمكن من تواصل العائلات عبر بُعدي الزمان والمكان. هذا المركّب الهويّاتي أصبح يحمل أهميةً استثنائيةً بعد التشريد في العام 1948.

من خلال تبني أسماء مدن وقرى المولد كمركبات تعريف عائلية، جرى نحت المكان في الوعي كِبُعدٍ يعرّف الفردي والجماعي العائلي. تحطيم العائلة من خلال التهجير خلق مشاعر العزلة والحسرة والألم، وهي مشاعر ما انفكت ترافق الكثير من الفلسطينيين. هذه الجراح ما زالت تنخر في قلوب الفلسطينيين.

منذ العام 1948 اقتلعت الكثير من العائلات الفلسطينية من بيوتها، وبالتالي من شبكة المنظومات الاجتماعية الفلسطينية، واجتثت جذورها، إذ اختفت مجتمعات فلسطينية بالكامل، كانت تعيش -على سبيل المثال- في مدن كصفد وبيسان وطبريا وعسقلان. هذه المدن تحولت إلى يهوديةً بالكامل، واكتسبت أسماءً عبريةً، نحو: "تسفات" و "بيت شنان" و "طفيريا" و "أشكلون". من خلال تغيير اسم المكان، صادر المحتلون حقوق سكانه الأصليين. تحول معظم الفلسطينيين الذي عاشوا في تلك المدن إلى مهجّرين داخليين، وإلى لاجئين في الدول العربية المجاورة (نحو: سوريا والأردن ولبنان)، ودُمّرت نحو 500 قرية فلسطينية عن بكرة أبيها. في مدن مثل اللد والرملة وعكا وبيافا وحيفا، تحول نـفر قليل مـمن عاشوا فيها قبل العام 1948 إلى مشرّدين لا سقف يؤويهم. بقي هؤلاء في مدنهم مسقط رأسهم، لكنهم مُنعوا من العودة إلى منازلهم التي سرعان ما تحوّل سوادها الأعظم إلى ملكية شركة "عميدار". ما زال هؤلاء يرون بأمّ أعينهم احتلال بيوت آبائهم، بيوت تمثّل أمامهم لكنهم يُحرّمون من الدخول إليها. على الرغم من حرمانهم منها، تبقى هذه البيوت حاضرة في حياتهم اليومية حضوراً مادياً ولموساً.

هذا الحضور الدائم وما يرافقه من آلام يترجمان اليوم إلى عنف متواصل، يتجسد في المواجهة الوجدانية والذهنية والاقتصادية والسياسية مع دولة إسرائيل اليهودية.

هؤلاء الفلسطينيون مواطنون بالاسم، لكنهم في الواقع فاقدون للمواطنة في وطنهم، ويرزحون تحت طائل مسار استعماري متواصل. يمارس هذا الاستعمار ظاهرياً باسم قوة ربانية خارقة، وباسم الفطائع التي نُفذت ضدّ يهود أوروبا، وبرعاية حلف مع قوة عظمى إمبريالية، وبدعم من المجتمع الدولي. في الوقت ذاته، يُعرض الفلسطينيون للحرمان والإذلال والتمييز المتواصل، ويُسلبون عائلاتهم وبيوتهم ومنظوماتهم الاجتماعية.

يرافق هذا التشريد وهذا الدمار إحساساً مرّاً بالهزيمة وفقدان الأمل. عايش الفلسطينيون تاريخياً انكسارات ذات استحقاقات عميقة على عائلاتهم وعلى حياتهم المجتمعية. هذه الاستحقاقات بادية للعيان في حياتهم العصرية. الكيفية التي يفكر فيها الفلسطينيون، ويشعرون، ويمارسون حياتهم اليومية في ظلّ الاقتلاع والتشريد ما زالت تنتظر دراسة شاملة.

تلحّ علينا وقائع العام 1948 أن نطرح العديد من الأسئلة: كيف تؤثر أحداث ذلك العام على حياة الفلسطينيين اليومية في المناحي الشخصية والجماعية؟ كيف تصوغ تلك الأحداث التجارب الاجتماعية والوجدانية للفلسطينيين؟ كيف تؤثر التجربة العائلية للنكبة على التجربة العائلية في أيامنا هذه داخل العائلة، وعلى المستوى الجندي، وكذلك بين الأجزاء المختلفة للمجتمع الفلسطيني؟

عاجت دراسات محدودة بعضاً من هذه الأسئلة، وتحولت بعض الإجابات عنها إلى جزء من المعرفة الجمعية للشعب، لكننا في أمسّ الحاجة إلى إجابات كاملة عن هذه الأسئلة، إذا ابتغينا فهم الكيفية التي ما زالت تؤثر فيها أحداث العام 1948 على الفرد والعائلة والمجتمع. كي نتمكن من التفكير على نحو إستراتيجي والتقدم نحو مجتمع لائق، من الضروري أن نراجع تأثيرات العام 1948 على حياة الفلسطينيين المعاصرة.

أثرت نكبة العام 1948 على جميع أفراد العائلة، وعلى أفراد المجتمعات المحلية. فقدت العائلات مشاعر الدعم والأمان التي توافرت لها من قبل، وفُسخت عن مجتمعاتها وبيوتها، وفي الكثير من الحالات مُزقت أوصالها. الكثيرون كانوا شهود عيان على موت أقربائهم في دروب التهجير، لكن لم يحصل قط أن قاموا بمعالجة هذه التجارب الصادمة (Traumatic) التي لم تنته حتى اليوم، لأنّ صدمة الفلسطينيين التي ابتدأت في العام 1948 لم تكن حدثاً ذا نهاية، بل هي حدثٌ يواصل إلقاء ظلاله الثقيلة على حياتهم بأشكال عديدة، وتجسّدات مختلفة. تعاطم الأسي في صفوف من هجر أبناء عائلاتهم إلى دول أخرى، وذلك لعدم تمكّنهم من الالتقاء بهم. ومات الأحبّة من أبناء العائلة بعيداً عن البيت والعائلة. ماتوا غرباء في بلاد غريبة.

في أحيان متقاربة، لم ينجح الرجال في تحمّل مشاعر الهزيمة، فغادر الكثير من الأبناء والإخوة والأزواج عائلاتهم واختفوا في مطلع الخمسينيات وفي الستينيات. سمعتُ حكايات كثيرة كهذه من نساء في أماكن كاللّد والرملة. تحدّثت

النساء عن اللحظات التي كانت النكبة تعود فيها لتطفو في حياتهنّ اليومية. تحدّثن عن الفاجعة والألم بسبب فقدانهنّ العظيم، وتحدّثن عن فقدان الأمان والأمل بسبب غياب المعلومات الواضحة، وعن غيابٍ هو جزء لا يتجزأ من احتلال استعماريّ. لن نلتئم عائلاتهنّ بناتاً.

ما زالت ذكريات الألم والرعب تترك بصماتها على روتين حياة العائلة الفلسطينية حتّى في هذه الأيام. شدّد الرجال الرقابة على النساء، وقلصوا مساحات حرّياتهنّ. النساء بدورهنّ يعملن على تحدّي بعض من هذه القيود البطرقيّة. حالات كتلك التي تُسمّى "القتل على خلفيّة شرف العائلة" تشكّل مثلاً على هذا الصراع الجنديّ. ممارسات كهذه أصبحت أكثر انتشاراً منذ أن فُقد الوطن، وبسبب تعاضم التوتّرات، وعلى خلفيّة الاحتكاك مع المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ، وتهدّد بفرض مزيد من التفكّك في حياة العائلة الفلسطينية. قد يفسّر غياب النقاش الأكاديميّ العلنيّ في هذه القضايا، إلى جانب صمت المثقفين والقيادات الدينيّة من جميع الطوائف في المجتمع الفلسطينيّ، قد يفسّر بأنّه مشاركة في جرائم القتل هذه. ثمة ضرورة لاستقصاء هذه المسألة المصيريّة.

تجارب الفلسطينين من العام 1948 واستحقاقاتها العينيّة تتباين من عائلة إلى أخرى. فگروا -على سبيل المثال- في النساء اللواتي هُجّرن من قراهنّ وتحوّلن إلى مقيّمات في المدن المتنازع عليها في إسرائيل. فُرض عليهنّ التعامل مع فقدان قراهنّ، وعائلاتهنّ ومصادر رزقهنّ، وأجبرن على تعلّم طرائق معيشيّة جديدة في ظروف مدن النزاع الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. اتخذت حكاياتهنّ مساراً مغايراً منذ العام 1948 عن مسار حكايات منّ تحوّلوا إلى لاجئين خارج إسرائيل، ومغايراً لمسار حياة أبنائهنّ وبناتهنّ. من هنا، إنّ التجربة المتفرّدة لهذا الفرد أو العائلة في العام 1948 تشقّ الطريق لتجربة متميّزة ومتفرّدة لفرد واحد أو عائلة واحدة في العام 2010 أو 2020 أو 2050. كيف تُعايش أحداث العام 1948 على مستوى الأجيال المختلفة؟ ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الجيل الأول والثاني والثالث؟ كيف -وعلى أيّ نحو- تتشابه سبل المواجهة وتباين؟ تلك أسئلة تتحمّم دراستها ومتابعتها.

لكن هذه التجارب لا تؤثر على العائلات في الفراغ، فالدولة هي التي قرّضت على الفلسطينين مشاعر الهجران والعنف السياسيّ المتواصل، والفقر والإحباط ومشاعر الهزيمة، بينما ما زالت العائلة تُشكّل مصدراً أساسياً للدعم الاجتماعيّ. في غياب المشاركة السياسيّة في الدولة، يُجبر الإحباط لمسارات تقليديّة داخل المجتمع، حيث نشهد العنف الذي تمارسه العائلات داخلها، وتجاه بعضها البعض. حتّى النزاعات البسيطة (مثل الخلاف بين الأقرباء على بعض أمتار من الأرض) تؤدّي إلى سفك الدماء، وإلى القتل في بعض الحالات. في حالات أخرى، يتحوّل نزاع تافه بين شخصين إلى نزاع جماعيّ. يوجّه الإحباط في الكثير من الأحيان تجاه مجموعات أخرى، وتتولد التوتّرات بين سكان مدن النزاع الأصليين ومنّ أتوا إليها من قرى وبلدات أخرى. على هذا النحو تتفاقم التوتّرات في صفوف جميع قطاعات المجتمع الفلسطينيّ.

في الأحداث التي توالى منذ العام 1948، طرأت تغييرات إضافية على بنية المجتمع الفلسطينيّ العائليّة- المجتمعيّة. فبعد احتلال إسرائيل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في العام 1967، تجددت الكثير من العلاقات العائليّة التي انقطعت في العام 1948. عادت عائلات فلسطينيّة ولمّت شملها من خلال روابط الزواج بغية المحافظة على علاقاتها

المجتمعية، لكن الكثير من هذه العلاقات المتجددة كان مصيرها الانقطاع بعد الانتفاضة الأولى في العام 1987. قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقتة) يمسّ بالآلاف العائلات الفلسطينية من خلال تفرقه بين الرجال وزوجاتهم، وكذلك بين الأهل وأبنائهم. يرفض كثيرون ممّن يحملون الجنسية الإسرائيلية التنازل عن بيوتهم وحقوقهم كمواطنين بغية اللحاق بأزواجهم إلى الأراضي التي احتلت عام 1967، ولا يُسمح لهؤلاء الأزواج بالمكوث على نحو قانوني في حدود إسرائيل عام 1948، أو الحصول على الجنسية. جهاز القضاء الإسرائيلي يوظف على هذا النحو في سبيل ترسيخ الفصل القسري بين العائلات والمجتمعات الفلسطينية. يضع هذا الجهاز عراقيل أمام حالات عقد القران، ويحرم الفلسطينيين من تأسيس العلاقات مع قراهم ومدنهم قبل العام 1948. لذا، يجري فصل الكثير من العائلات عن منبتها على نحو مؤسّساتي ومنهجي.

في غياب البحث والتقصّي والنشر، ستفاقم هذه المشاكل المتأصلة في طبيعة المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما بعد العام 1948. ستمزّق مجتمعاتنا من الداخل ومن الخارج على حدّ سواء، وستستنزف قدرتها على المقاومة، وستضمحلّ مشاعر التضامن التي توحدنا. الفلسطينيون، مهما كانت مكانتهم القانونية- "عرباً إسرائيليين" أم مهجّرين داخليين أو لاجئين- هم ضحايا استحقاقات العام 1948. وبكوننا كذلك، فالمسؤولية تجاه مجتمعاتنا ملقاة على كاهلنا.

على امتداد عقود طويلة، طغت قضية القومية الفلسطينية والعنف المتواصل على النقاش حول قضايا اجتماعية ذات ارتباط بالعائلة، والوالدية، وحقوق النساء ومواضيع أخرى. السبب في إسكات هذا النوع من النقاشات تمثّل في الفرضية القائلة إنّ المسألة الوطنية أكثر إلحاحاً (من حيث أهدافنا كشعب، وفي كلّ ما يتعلق بروانا المستقبلية) من المشاكل الاجتماعية التي تقضّ مضجعنا في حياتنا اليومية. لكن مجتمعنا سيستفيد من هذه النقاشات، ومن اللائق أن تُطرح هذه القضايا للنقاش داخلياً، وأن تشكل لبنات مستقبلنا. من الحريّ بنا أن نعزّز أولاً وقبل كلّ شيء وعينا - ومن ثمّ وعي العالم- لما يحصل معنا على المستويين الفردي والجماعي. يُعتبر الأمر حاجة ملحة كي نتمكّن من فهم تأثيرات العام 1948 على مجتمعاتنا المعاصرة فهماً أفضل. سيمكّننا هذا النقاش من مراجعة سلوكيات العائلة والمجتمعات المحلية، وبالتالي المجتمع بأكمله، وسيمكّننا بالتالي من خلق حياة أفضل، ورسم مستقبل أفضل يُستخلص من عبر الماضي.

\* د. فاطمة قاسم هي باحثة مستقلة